29 October 2009
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

كارتاخينا دي إنديا‌س، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ وتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب المقدم من أوغندا لتمديد الموعد الأخير المحدد لإتمام تدمير الألغام المضاد للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية*

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف نيابة عن الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدقت أوغندا على الاتفاقية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى أوغندا في ١ آب/أغسطس ١٩٩٩. وأبلغت أوغندا، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها وتحتوي، أو يشتبه في أنها تحتوي، ألغاماً مضادة للأفراد. وأوغندا ملزمة بأن تقوم بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بتدمير أو كفالة تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها. وأبلغت أوغندا في موعد تأخر حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ الدول الأطراف بأنها ستنفذ التزاماتها بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ كتبت إلى رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف لتوضح أنها لن تستطيع، استناداً إلى تقييم المعلومات الجديدة، من الامتثال للفقرة ١ من المادة ٥ بحلول الموعد النهائي المحدد وأنها ستقدم طلباً بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ تطلب فيه التمديد. وقدمت أوغندا في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ طلباً إلى الاجتماع التاسع تطلب تمديد الموعد النهائي. وتطلب أوغندا تمديد هذا الموعد لمدة ثلاث سنوات (حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢).

* يقدم بعد الموعد المحدد وبمجر استلامه لدى الأمانة.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- ويتبين من الطلب أنه تم إجراء "تقييم احتياجات" في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتحدد فيه مكان ٤٢٧ منطقة يشتبه في خطرها. ويبين الطلب أن هذا المسح كان ينطوي على عدة عيوب مثل عدم تغطية كل المنطقة المتأثرة وعدم تقديم بيانات يمكن استعمالها لأغراض التخطيط. ولاحظت الدول الأطراف المفوضة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (ويشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") أنه في حين جرت أنشطة منذ عام ٢٠٠٦ لتنفيذ الاتفاقية، فإن فترة السنوات السبع بين دخول الاتفاقية حيز النفاذ وعام ٢٠٠٦ لم تشهد أي جهود لتعيين المناطق الداخلة في ولاية أوغندا أو تحت سيطرتها ويعرف عنها أو يشتبه في أنها مزروعة بالألغام.

٣- ويبين الطلب القيام بزيارة ثانية إلى المناطق الأربعمائة وسبع وعشرين (٤٢٧) المشتبه في خطورتها. ومن خلال تقييم عام للإجراءات المتعلقة بالألغام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تأكد أن واحدة (١) من هذه المناطق تحتوي ألغاماً مضادة للأفراد. وتحددت مساحة هذه المنطقة التي تقع في جبال أغورو في مقاطعة كيتغوم على الحدود الأوغندية السودانية بقرابة ١٣٠ ٠٠٠ متر مربع. وقسمت بعد ذلك إلى خمس مناطق ألغام هي (أغورو ١ وأغورو ٢ وأغورو ٣ وأغورو ٤ وأغورو ٥). وبعد تقييم عام إضافي نُفذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تأكد وجود منطقة ألغام أخرى في نغومورومو في مقاطعة كيتغوم يبلغ مجموع مساحتها ١٤٠ ٠٠٠ متر مربع تقريباً.

٤- وكتب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف رسالة إلى أوغندا يسألها إن كانت متأكدة أنها قد أكملت الآن تحديد جميع المناطق الداخلة في ولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تعتبر مناطق خطيرة بسبب وجود أو شبهة وجود ألغام مضادة للأفراد. وردت أوغندا موضِّحة بأن جميع المناطق تقع في مقاطعة كيتغوم في شمال أوغندا وأن هذه المناطق تم تحديدها. وأشارت أوغندا أيضاً إلى أن غرب أوغندا، وخاصة مقاطعة بونديبوغيو، لم تخضع بعد لمسح تفصيلي. وردت أوغندا أيضاً قائلةً إنه "من المرجح أن التهديد في مقاطعة بونديبوغيو سيتمثل في ألغام للإزعاج على أكثر تقدير". وبالإضافة إلى ذلك أشارت أوغندا إلى أنه من الممكن، مع زيادة القدرات، استكمال مسح تفصيلي في بونديبوغيو في المستقبل القريب، بما يكفل تحديد جميع المناطق الخطرة.

٥- ويشير الطلب إلى أن أعمال الإزالة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ تضمنت التخلص من ذخائر مع تدمير عدد صغير من الألغام. وبحلول عام ٢٠٠٩ كان قد تم تطهير ٣٠٤ منطقة يشتبه في خطورتها، مما أدى إلى تدمير ٦٢ لغماً مضاداً للأفراد و٦٢ لغماً مضاداً للدبابات و٣٢٣ ٥ وحدة ذخائر غير منفجرة و٥٥٣ ١٩ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. ويوضح الطلب أيضاً إلغاء ٣٥ منطقة من المناطق المشتبه في خطورتها وأن ٨٩ منطقة لا تزال تنتظر التطهير من الذخائر غير المنفجرة. ويلاحظ الطلب أن استعادة ٣٦ لغماً وتدميرها من ٦١ لغماً في أوغندا تتصل بالمنطقتين الملغومتين المحددتين من خلال التقييم العام للأعمال المتعلقة بالألغام بينما كانت الألغام الباقية الـ ٢٤ التي تم تدميرها هي "ألغام إزعاج".

٦- ويوضح الطلب أن واحدة من المناطق الخمس في جبال أغورو (أغورو ١) تخضع في الوقت الحاضر لمسح تقني وتطهير، وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٩ كان ما مجموعه ١٨٠,٥ ٣ متراً مربعاً قد تم تطهيرها بتدمير ١٣ لغماً (الألغام المضادة للأفراد من النوع ٧٢). ويوضح الطلب أيضاً أن المسح التقني والتطهير في منطقة نغومورومو بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ولا يزال جارياً، وأنه حتى تموز/يوليه ٢٠٠٩ تم تطهير ما مجموعه ٨٧٤ ٢ متراً مربعاً مع تدمير ٢٣ لغماً (من الألغام المضادة للأفراد من النوع الصندوقي PMD6).

٧- ويلاحظ أن طلب أوغندا هو التمديد لمدة ثلاث سنوات (حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢). ويوضح الطلب أن هذه الفترة فترة واقعية لجميع المناطق الملغومة المعروفة، التي تغطي قرابة ٩٤٥,٣ ٢٦٣ متراً مربعاً، يتعين تطهيرها باستعمال جميع الأصول المتوفرة لإزالة الألغام بتكلفة متوسطة تبلغ ٢,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. ويوضح الطلب أيضاً أن الفترة الزمنية المطلوبة تراعي زيادة عدد العاملين في مجال إزالة الألغام من ٦٧ شخصاً إلى ١١٧ وأن حيازة المعدات الآلية في المستقبل القريب احتمال قائم. ولاحظ فريق التحليل أنه مع تعهد أوغندا باتخاذ خطوات لزيادة القدرات وفي ضوء إمكانية توفر الدعم بالمعدات، فإن أوغندا قد تجد نفسها قادرة على السير في التنفيذ بسرعة أكبر مما توحي به الفترة الزمنية المطلوبة.

٨- ويوضح الطلب أن الظروف المعرقلة تشمل ما يلي: (أ) تأخر البدء في عمليات التطهير ووضع برنامج إجراءات بشأن الألغام؛ (ب) الأمن في المناطق المتأثرة بسبب هجمات المتمردين على السكان المدنيين؛ (ج) عدم كفاية إمدادات الموارد؛ (د) تضاعف التحديات التشغيلية والإدارية؛ (هـ) ظروف الطقس السيئة مثل المطر الغزير الذي أدى إلى فيضانات.

٩- وكتب رئيس الاجتماع السادس رسالة إلى أوغندا لاحظ فيها الانخفاض البالغ في كثافة الألغام في المناطق المعنية ويسأل إذا كانت أوغندا قد بحثت كيفية زيادة الفاعلية من استعمال المسح التقني وغير التقني لتحقيق الكفاءة في إرسال معدات التطهير إلى المناطق التي تقوم فيها الحاجة إليها حقاً، وهو ما يمكن أن يزيد من سرعة التنفيذ. وردت أوغندا موضحَّة أن المسح غير التقني قد استُكمل في أغورو ونغومورومو وأن هاتين المنطقتين مهجورتان بسبب الاشتباه في وجود ألغام. وردت أوغندا كذلك موضحة أن المسح التقني يجري في نغومورومو حيث يجري اكتشاف ألغام على واجهة بطول ٤ كيلومترات، وأنه سيمكن، بل وسيتم، استكمال المسح التقني في بقية المناطق في أغورو مع زيادة القدرات. وبالإضافة إلى ذلك أوضحت أوغندا أنه مع عدم وجود نمط أو سجل معروف لوضع الألغام تظل مناطق القلق إما مناطق معروفة بأنها ملغومة أو مناطق يشتبه في أنها ملغومة.

١٠- ويبين الطلب أن المسح التقني يجري في الوقت الحاضر في المناطق الملغومة في نغومورومو وفي أغورو ١ وأن المناطق أغورو ٢-٥ تنتظر المسح التقني. ويبين الطلب كذلك أنه في حين أن استكمال المسح التقني قد يقلل مجموع متطلبات التطهير فإن طلب تمديد

الفترة يستند إلى افتراض أن ١٠٠ في المائة من المناطق المعنية ستحتاج إلى تطهير. وفي ضوء ذلك كتب رئيس الاجتماع التاسع رسالة إلى أوغندا يستفسر فيها عما إن كانت أوغندا تستطيع أن تقدر ما سيكون مطلوباً تطهيره فعلاً، وخاصة استناداً إلى تجارب أنشطة المسح التقني التي جرت بالفعل. وردت أوغندا موضحة أن المنطقة التي تتطلب التطهير في نغومورومو تمتد على واجهة بطول ٤ كيلومترات، ونظراً لأن الألغام وضعت بدون نمط محدد تعتبر الواجهة بأكملها ملغومة وتحتاج إلى التطهير. وردت أوغندا كذلك موضحة أن تم مسح أول منطقة من المناطق الخمس في أغورو وأن الظن كبير في وجود ألغام في المناطق الأربع الباقية المشتبه فيها وذلك في ضوء الإصابات السابقة والمعلومات الواردة من السكان المحليين.

١١- ويقدم الطلب توقعاً سنوياً لمجموع المساحة التي سيفرج عنها كل سنة في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٩ وآب/أغسطس ٢٠١٢. وتعتزم أوغندا في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تطهير ٥٠٠ ٢٧ متر مربع (٠٠٠ ١٥ متر مربع في نغومورومو و٥٠٠ ١٢ متر مربع في جبال أغورو). وفي عام ٢٠١٠ تعتزم أوغندا تطهير ٥٠٠ ١٣٧ متر مربع (٥٠٠ ٢٥ متر مربع في نغومورومو و٠٠٠ ٨٥ في جبال أغورو). وفي عام ٢٠١١ تعتزم أوغندا تطهير ٠٠٠ ٨٥ متر مربع (٥٠٠ ٥٢ متر مربع في نغومورومو و٥٠٠ ٣٢ متر مربع في جبال أغورو). وفي عام ٢٠١٢ تعتزم أوغندا تطهير المساحة الباقية في نغومورومو وتبلغ ٠٠٠ ٢٠ متر مربع.

١٢- ويبين الطلب أن طول الفترة الزمنية المطلوبة للتطهير يستند أساساً إلى افتراض أوغندا أنه سيتم تطهير ٧,٧ أمتار مربعة يومياً لكل اختصاصي إزالة ألغام أثناء فترة التمديد. ومع ملاحظة أن مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية يوضح في دراسة له أن معدل متوسط التطهير هو حوالي ١٥-٢٠ متراً مربعاً لكل اختصاصي إزالة ألغام، بما في ذلك في المواقع البعيدة التي تحتوي على مساحات مزروعة بكثافة. فقد كتب رئيس الاجتماع التاسع إلى أوغندا يلتمس منها مزيداً من المعلومات بشأن افتراضات أوغندا، ويسأل إن كانت أوغندا تستعمل تقديراً متحفظاً للغاية و/أو إذا كانت أوغندا قد درست طريقة لزيادة معدلات التطهير. وردت أوغندا موضحة أن معدل التطهير لكل اختصاصي إزالة ألغام بمقدار ٧,٧ أمتار مربعة هو معدل التطهير الفعلي حتى الآن وأن ذلك يرجع إلى كثافة النباتات وشدة التلوث في مناطق المعارك السابقة وإلى أن موسم الأمطار سيبقى في أوغندا حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأشارت أوغندا كذلك إلى أن معدل التطهير سيزداد أثناء الجفاف بسبب عدم وجود نباتات. وأوضحت أوغندا أيضاً أن هناك دراسة تجري عن الوقت والحركة لتعيين مجالات التحسين في النشر وعمليات الحفر الفردية، وأن معدلات التطهير يمكن، إذا أخذت هذه العوامل في الاعتبار، أن ترتفع إلى ١٥ متراً مربعاً يومياً لكل اختصاصي أثناء فصل الجفاف. ولاحظ فريق التحليل أن أوغندا تتوقع مضاعفة معدل التطهير أثناء فصل الجفاف وأنها بصدد اتخاذ خطوات لتحسين الأداء، وأن ذلك قد يؤدي إلى التنفيذ بسرعة أكبر بكثير مما يشير إليه مقدار الوقت المطلوب للتمديد.

١٣- ويوضح الطلب أنه سيتم إضافة ٤٠ اختصاصياً إضافياً في إزالة الألغام وأنه يمكن التعجيل بالتنفيذ إذا تم الحصول على قدرات آلية. وكتب رئيس الاجتماع التاسع إلى أوغندا ليستفسر عن آفاق الحصول على هذه الأصول وعن زيارة للتقييم التقني أشير في الطلب إلى أنها ستجري في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بشأن العمليات الآلية. وبالإضافة إلى ذلك استفسر رئيس الاجتماع التاسع إن كانت الحاجة ستظل قائمة إلى ٤٠ اختصاصياً إضافياً في حالة حيازة القدرة الآلية. وردت أوغندا موضحة إجراء التقييم التقني في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وخلص التقييم إلى أن التضاريس وإمكانية الوصول إلى أغورو تجعل استخدام الأصول الآلية غير ملائم. وخلص التقييم كذلك إلى أن معدات "ماينوولف لإزالة الألغام" (Minewolf Bagger) يمكن أن تستعمل في نغومورومو، وأن ذلك سيزيد إلى حد كبير من معدل التطهير، وأنه سيجري القيام بتقييم تفصيلي آخر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأنه من المأمول فيه نشر هذه المعدات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأوضحت أوغندا كذلك أن الزيادة في أعداد العاملين ستظل مطلوبة نظراً للحاجة إلى التطهير اليدوي في متابعة أعمال المعدات، وهو ما سيستغرق بدوره وقتاً أطول بكثير مقارنة بعمل المعدات وأن الخطة هي نشر القدرة الإضافية في حقول الألغام المشتبه فيها في أغورو للقيام بمسح تقني ثم التطهير بعد ذلك.

١٤- ويوضح الطلب أن الطبعة الأولى من المعايير الأوغندية للأعمال المتعلقة بالألغام (الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) تنطبق في المناطق المحررة وأن هذه المعايير تستند إلى المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، الصادرة عن الأمم المتحدة. ويوضح الطلب كذلك أن المعايير المعمول بها في مجال الإفراج عن الأراضي وإدارة المخاطر والجودة ترد موثقة في الفصل ١٠ من المعايير الأوغندية للأعمال المتعلقة بالألغام. ويوضح الطلب كذلك أن إزالة الألغام يدوياً هي الأسلوب الوحيد المستخدم في الوقت الحاضر لتطهير الألغام.

١٥- وفي ضوء أهمية الدعم المالي المطلوب لتنفيذ الخطة التي عرضتها أوغندا كتب رئيس الاجتماع التاسع إلى أوغندا موضحاً أنه من المفهوم أن أوغندا ستقدم ٠٠٠ ٢٥٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل التنفيذ أثناء فترة الطلب وأن أوغندا تتطلب ٠٠٠ ٦٥٦ ٥ دولار من مصادر أخرى. واستفسر رئيس الاجتماع التاسع إذا كانت أوغندا لديها استراتيجية لتعبئة الموارد وكيف ستتصرف للحصول على الأموال اللازمة. وردت أوغندا موضحة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يظل ملتزماً بتمويل برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، ولكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يضع ميزانية بعد للتمويل المحدد اللازم لأعمال التطهير الباقية في الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. وأوضحت أوغندا أنها تتوقع تجميع الأموال الإضافية من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية لأغراض وظائف الدعم التقني في عام ٢٠١٠ على الأقل. وأوضحت أوغندا أيضاً أنها ستواصل دعم قدرة إزالة الألغام بتغطية مرتبات العاملين الميدانيين، بما فيهم ٤٠ اختصاصياً إضافياً في إزالة الألغام، وذلك حتى آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٦- ويوضِّح الطلب أن الأشخاص الذين كانوا مشردين داخلياً من قبل يستخدمون الأراضي التي أفرج عنها حتى الآن في أغراض الزراعة والتوطين. ويبين الطلب كذلك أنه مع

عودة قرابة ١,٦ مليون مشرد داخلياً ساهمت أعمال تطهير الألغام والذخائر غير المنفجرة في تقليل أعداد الضحايا. ويبين التقرير أيضاً أن موقع المناطق الباقية موقع قوي من الناحية الاقتصادية لأغراض الزراعة، وخاصة في جبال أغورو، حيث يتم زراعة مجموعة متنوعة من كلا المحاصيل الغذائية والنقدية. وبالإضافة إلى ذلك يبين الطلب أن استكمال التطهير سيساعد كثيراً في تحسين الأمن الغذائي ورفع مستويات المعيشة. ولاحظ فريق التحليل أن استكمال تنفيذ المادة ٥ أثناء فترة التمديد المطلوبة سيعود بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية على أوغندا.

١٧- ويشمل الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم ودراسة الطلب، بما في ذلك مجموعة تفصيلية من الجداول والخرائط التي توضح حالة المناطق المعنية وموقعها ومساحتها والنواتج المتوقعة.

١٨- ولاحظ فريق التحليل أن أوغندا وجدت نفسها، قبل أقل من شهرين من الموعد النهائي، في وضع يتسم بالغموض بشأن ما إن كانت ستستطيع استكمال تنفيذ الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية بحلول موعدها النهائي. ولاحظ فريق التحليل كذلك أن أوغندا نفسها قد اعترفت بأن التأخر في بدء العمليات وفي وضع برنامج للإجراءات المتعلقة بالألغام كان أحد العوامل التي ساعدت على حدوث هذه الحالة. ولاحظ فريق التحليل أيضاً أن أوغندا، بعد أن اتضح لها أنها ستحتاج مزيداً من الوقت لاستكمال التنفيذ، بدأت تتصرف بحكمة، بإبلاغ رئيس الاجتماع التاسع وطلبها منه أن يبلِّغ جميع الدول الأطراف بهذا الموضوع وبقيامها فوراً بإعداد وتقديم طلب التمديد.

١٩- ولاحظ فريق التحليل أنه في حين أن الخطة المعروضة قابلة للتنفيذ عملياً فإن الطلب يوضح أن معدل التطوير سيتضاعف أثناء فترة الجفاف في أوغندا وأن إدخال القدرة الآلية يمكن أن يعجل بالتنفيذ، وهو ما يشير إلى أن أوغندا قد تجد نفسها في وضع يسمح لها بالسير في التنفيذ بسرعة أكبر بكثير مما يتضح من مقدار الوقت المطلوب. وأضاف فريق التحليل أن القيام بذلك قد يكون مفيداً للاتفاقية ولأوغندا نفسها في ضوء ما ذكرته أوغندا من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي ستنشأ عن إزالة الألغام.

٢٠- ولاحظ فريق التحليل أنه في ضوء أهمية الدعم الخارجي لكفالة التنفيذ في الوقت المناسب فإن أوغندا تستطيع أن تستفيد من القيام بأسرع ما يمكن بوضع استراتيجية لتعبئة الموارد توضح التكاليف التي ستغطيها أوغندا من ميزانية الدولة في إطار التكاليف الشاملة للتنفيذ.

٢١- ولاحظ فريق التحليل أن المحاسبة التفصيلية لمناطق الألغام الباقية المقدمة من أوغندا ستساعد كلا أوغندا وجميع الدول الأطراف مساعدة كبيرة في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ أثناء فترة التمديد. وفي هذا الصدد لاحظ فريق التحليل أن الجانبين قد يستفيدان إذا قدمت أوغندا معلومات مستكملة تتصل بحسابات مساحات المناطق في اجتماعات اللجنة الدائمة واجتماعات الدول الأطراف في المؤتمرات الاستعراضية.